موجز سياسة إدارة التحولات الأجتماعية

الأبحاث في العلوم الاجتماعية وصياغة السياسات الاجتماعية في الدول العربية: المقاربات المقارنة

د. مريام كاتوس

* إدارة التحولات الاجتماعية (موست) هدف البرنامج الرئيسي هو أيصال العلوم الاجتماعية ذات الصلة بأبحاث والبيانات لصانعي القرار وأصحاب المصلحة الآخرين. يركز على بناء الجسور بين كفاءة السياسات والبحوث والممارسة.

* إن الأفكار والآراء الواردة في هذا الكتاب هي من مسؤولية المؤلف وليست بالضرورة آراء اليونسكو كما أنها لاتلزم المنظمة أبداً. إن التسميات المستعملة وعرض المواد في هذه المنشورة لا تعني ضمناً أبداً أنها تعبير عن آراء اليونسكو لجهة الوضع القانوني في أي من الدول أو الأراضي أو المناطق الواقعة تحت سلطتها أو في أي شيء له علاقة بترسيم الحدود.

الأبحاث في العلوم الاجتماعية وصياغة السياسات الاجتماعية في الدول العربية: المقاربات المقارنة

د. مريام كاتوس*

كمقدمة إلى هذا المؤتمر، دعتنا الدكتورة سايكو سوجيتا إلى «إعادة التفكير في دور الدولة (العربيّة) في التنمية الاجتماعية»: أي إعادة إشراك الدولة في العمل وفي التحليل حيث تمّ استبعادها. منذ خمسة وعشرين عامًا، دعت مجموعة من علماء اجتماع، ومؤرّخين، وعلماء سياسة أميركيّين، أمثال بيتر إيفانز، وديتريش ريوسماير، وثيدا سكوكبول (1985) أصلاً الباحثين إلى «إعادة الدولة إلى الساحة». وفي مقدّمتها، دعت ثيدا سكوكبول، وهي أخصائيّة في تاريخ تشكيل الدولة الأميركية على ضوء سياساتها الاجتماعية، العلوم الاجتماعية إلى تغيير النموذج القائم من أجل دراسة طريقة عودة الدولة في سياقات مختلفة في الدقيقة الأخيرة، ضمن منظار طويل الأمد. وكانو هؤلاء يدعون إلى التخلّي عن التحاليل المركّزة على المجتمع، سواءً في نسخاتها التعدّديّة (تحليل مدخلات المجتمع لصانعي القرار ومخرجات القرارات السياسيّة على المجتمع) أو في نسخاتها البنيويّة، لإعادة النظر في المصالح التي تمثّلها الدولة الناشطة وتحملها (جوبيرت ومولير Jobert et Muller، 1987). كفّوا عن اعتبار الدولة مفهومًا باليًا وأعيدوا النظر إليها من منظار تاريخي واجتماعي.

ساهمت أيام التفكير الملي هذه بالاجابة على هذه الدعوة، من خلال استحداث سبلٍ محفّزة للتفكير في تطوّر «الدولة الاجتماعيّة» في العالم العربي، وفاعليها، ومؤسّساتها، وتمثيلاتها، وآليّاتٍ عملها. وبالتالي، تشكّل الدراسة العصريّة لسياسات التنمية الاجتماعيّة تحدّيًا جديدًا للعلوم الاجتماعيّة (مكانساوايرMkansawire، 2006) وللمسؤولين السياسيّين. يبدو أن المنطقة، التي أُهملت في مشروع المقارنة للمؤلّفين الواردة أسماؤهم أعلاه، تشكّل مركز مراقبة مهمًّا لتحوّلات القضية الاجتماعيّة وجوانبها الرعائية المتنوّعة في الفضاء السياسي. أوّلاً، لأنّ الدولة غالبًا ما يتمّ وصفها على أنّها «الأخ الأكبر» (الرئيس)، وهو كامل القدرات ومستقلّ نسبيًّا عن مجتمعه، يتحلّى بالقوّة (دولة القوّة) ويُعنى إعادة التوزيع (لا سيما الدولة الريعيّة). إلى حدّ أن الصورة الشائعة التي غالبًا ما تُجسَّد تعتبر المنطقة على أنّها «فارغة من الفاعلين المدنيّين والاجتماعيّين» (سيتري CETRI، 2010)، وفقيرة من حيث حركات الاحتجاج الاجتماعي، تغيب فيها بشكل كبير الحقوق الاجتماعيّة. لكن الدولة، في العالم العربي، هي أيضًا «الدولة الاجتماعيّة»، نادرًا جدًّا ما يُنظر إليها على هذا الأساس، في إطار عملها، وفاعليها، وممارساتها اليوميّة، إنّما مع بعض الاستثناءات في ما يتعلّق بالسياسة الصحيّة. إلى ذلك، بما أن الأجندات الوطنية والدولية داعمة، يندرج «إصلاح الدولة» اليوم في سلّم مشاغل

* باحثة، المركز الوطني للبحوث والدراسات

الإدارات والمسؤولين السياسيّين العرب. وأخيرًا، نظرًا إلى البروز الخجول، إنّما يتجلّى لشروط «قضيّة اجتماعيّة جديدة» في المنطقة (لوغوناس Longuenesse، وكاتوس Catusse، وداستيرمو Destremau، 2005) المرتبطة بشكلٍ خاص بالتحوّلات الأساسيّة لأسواق العمل، تدعو الحاجة إلى تبديل النظرة إلى التفاعلات بين الدولة والمجتمع، وهما يشهدان تحوّلات عميقة. وفي ما يتعلّق بالأراضي، والقضايا الراهنة، والمقاربات المتنوّعة، أشارت المساهمات المختلفة إلى هذا اللقاء، في حال الضرورة، إلى نطاق التعليمات التي تزوّدها الأعمال حول السياسات العامة في المنطقة إلى العلوم الاجتماعيّة وإلى السلطات العامة وإلى شركائها.

أي دولة اجتماعيّة في منطقة المينا (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) في مواجهة العولمة النيوليبيرالية؟

انقضى خمسة وعشرون عامًا منذ صدور المؤلّف « Back In Bringing the State » («إعادة الدولة إلى الساحة»). عقدان، لا بل ثلاثة عقود، تتّسم في العالم العربي بمشكلة الدين العام (مور Moore، 1996)؛ الدخول في حقبة «التكييف البنيوي»، كهدف وكشعار (نبتعد شيئًا فشيء عن الكلمة العربيّة «انفتاح»)؛ والتخلي عن نموذج الدولة المتطوّرة، دولة تدخّليّة بامتياز، ريعيّة نسبيًّا حسب السياقات؛ ومن ثم اعتماد أجندات ما بعد التكيّف الهيكلي، «تؤثّر بعد أكثر على المؤسّسات الوطنيّة، والشركات الخاصة، والموازنات الحكوميّة» (ديلمان Dillman، 2001، 198). وَلّدت الفكرة القائمة على أن «دولة حديثة» يجب أن تكون «متواضعة»، كما تمّ الاحتجاج بها في سياقات أخرى (كروزييه Crozier، 1986)، إعادة صيغًا جديدةً للتدخّل العام، ممّا دفع بتطوّر القطاع الخاص ودعا إلى مشاركة أكبر من «المجتمع المدني» وإلى «لا مركزيّة» التنمية والعمل الاجتماعي.

لكن، لم يكن النجاح على الموعد. تبقى الاقتصادات العربيّة المحرّرة هشّة، وتشهد منافسة شرسة على المستوى الدولي ويصعب عليها بلوغ معدّلات النمو المتوقّع. فتتّسع الفوارق الاجتماعيّة، وتزداد معدّلات البطالة، وتتدهور قيمة الأنظمة التربويّة، وتتراجع الخدمات الصحيّة العامة، وتشهد المدن والريف أشكالاً جديدةً من الفقر والتهميش الاجتماعي. كما تتدهور ظروف حياة عديد من المواطنين العرب، ناهيك عن ظروف المواطنين الذين يتعرّضون لعنف النزاعات التي لا تزال تضرب المنطقة، واللاجئين، الخ. حتى في الدول حيث الركائز المؤسسيّة الاجتماعيّة تُعرَف بمتانتها، كما في تونس، يتقلّص «ميثاق الأمن» (هيبو Hibou، 2006).

وفي إطار التكيّفات البنيويّة، تشهد السياسات العامة تحوّلات ملحوظة، بسبب تقلّص النفقات العامة. ويبقى التحوّل الجذري أكثر وضوحًا في الدول غير النفطيّة، إنّما يُمكن رصده أيضًا في الجزائر أو في العراق. بالإضافة إلى برامج الخصخصة المختلفة المعلنة والمنفّذة (بصعوبة)، تتمّ مراجعة إجراءات «الرعاية» لهذه المجتمعات بسرعة فائقة.

ترتفع معدّلات البطالة، لا سيما في المناطق الريفيّة. وفي الثمانينات، أدّى إلغاء دعم استهلاك المنتجات الأساسيّة إلى إثارة تحرّكات شعبية في المدن، «مظاهرات الخبز». وأظهرت تحرّكات الاحتجاج هذه، التي هي بعيدة كل البعد عن أن تكون مجرّد تكيّفات قصيرة الأمد لتوجّهات الاقتصاد السياسي الجديدة، هشاشة شرعيّة الأنظمة. «تخرق هذه المراجعة لسياسات التعويض أو الدعم المرتبطة بتقلّص الموارد الريعيّة الميثاق الضمني لمحسوبيّة الدولة وتجعل فهم انعدام المساواة غير مقبول» (كامو Camau، غايسر Geisser، 2003، 188). فأعربت هذه التحرّكات عن شعور بغياب الأمن الاجتماعي الذي يزداد سوءًا اليوم بدل أن يتقلّص بفضل المنافع المفترضة للنيوليبيراليّة في الاصلاحات التي تمّ تطبيقها.

في الواقع، عادت اليوم إشكاليّة القوّة الشرائيّة إلى الساحة وتجلّت في تحرّكات المطالبة «المحدودة» جدًّا (في ما يتعلّق بطبيعة القضايا المُدافَع عنها: القدرة على الحصول على الغذاء، والمسكن، والمعرفة، الخ.)، لا سيّما مع تضاعف حالات التعبئة التي لا سابقة لها. تُشير الأعمال الابتكاريّة لـ» أ. بايات» A. Bayat (1997) إلى تحرّكات «الفقراء» هذه منذ نهاية التسعينات. تتبلور أكثر فأكثر بقايا «قضيّة اجتماعيّة»، وحالة «القلق بشأن القدرة على صون تماسك مجتمع ما» (كاستل Castel، 1995، ص. 14): التحرّكات الاجتماعيّة – لا سيّما تحرّكات حاملي الشهادات العاطلين عن العمل (آمبيرادور Emperador، 2010)، إنّما أيضًا التحرّكات ضدّ ارتفاع أسعار المواد الغذائيّة الهائل، وسلسلة عمليّات الطرد من العمل، والمطالبة بحق الحصول على مسكن، وعلى المياه، وعلى الكهرباء (سيتري CETRI، 2008). تسجّل التظاهرات، والاضرابات، والنقاشات العامة هذه الانحرافات وهذا القلق الفردي والجماعي، فتحوّله إلى «مشكلة عامة». المشكلة قائمة، فتدعو بالتأكيد إلى إعادة النظر في نماذج العمل العام، لا السعي إلى سدّ الثغرات فحسب. والوضع أكثر وضوحًا مع تطوّر الاحتجاج، و«الانحرافات» الاجتماعيّة، ويبدو أن «ضمان أمن» المجتمعات يفرض نفسه ضرورةً على أجندة السياسات العامة (كاتوس Catusse، داستريمو Destremau، فارديه Verdier، 2010).

بدءًا من نهاية التسعينات، وحسب الخطط الزمنيّة مختلفة في كل سياق وطني، برز إصلاح السياسات الاجتماعيّة صراحةً نوعًا ما على الأجندات العربية العامة. غالبًا ما يستوحي الاصلاح ماهيّته من توصيات وكالات التنمية الدوليّة والمؤسسات في واشنطن، حيث الخبراء النيوليبيراليّون تهافتوا إلى مساعدة اقتصادات هذه الدول منذ الثمانينات. فهم يتعهّدون أولاً بالحدّ من المفاعيل السلبيّة لتحوّلات السوق وبالتطرّق إلى مشكلة الفقر وإلى مختلف أشكال التهميش (ديستريمو Destremau، ديبوليه Deboulet، وإيرتون Ireton، 2004) من خلال تعزيز، أولاً، أشكال فرديّة من الأنشطة المدرّة للدخل (لا سيما من خلال الاعتمادات الصغيرة) ونشر أشكال متنوّعة من المساعدة والتأمين.

وبالتالي، تُحيل أطر المقارنة لهذا العمل الاصلاحي العام إلى ثلاثة أنواع من الأسئلة على الأقل: أي تعريفات فريدة يُمكن اقتراحها «للدولة الاجتماعية» في كل من هذه الدول؟ ما هي أوجه الاستخدام والتملك المحليّة لنماذج الاصلاحات البديلة المتكاملة، التي تعتبرها الجهات المانحة الدوليّة تقنيّة و«لا تاريخيّة»؟ ما هي الأنواع المثاليّة للعمل العام، والترتيبات، والاتفاقات التي تنشأ عن تطبيق هذه الاصلاحات؟

يُشير هذا الوضع إلى حالتَيْن على الأقل:

1) من جهة، التشكيك في توافق واشنطن (أو بالتحديد لدعوات توافق واشنطن المتتالية التي وسمت التطوّر العصري للنماذج الأساسيّة للتنمية)، الذي ازداد مع الأزمة الحاليّة للنيوليبيراليّة وللأنظمة الماليّة الدوليّة، الذي يُعيد النظر، لا في وصفات العمل العام ونماذجه، إنّما أيضًا في نظريّات التنمية بحدّ ذاتها.

جسّد قرار اعتماد أجندة نيوليبيراليّة، لا سيّما الحدّ من النفقات العامة (في القطاعات الاجتماعيّة بشكل خاص) وخصخصة القطاعات العامة بشكل ملموس بروز مثاليّة جديدة، بعد مثاليّة الدولة المطوّرة و«رأسماليّة الدولة» التي اعتمدتها الأنظمة سابقًا سواءً كانت اشتراكيّة أو ليبيراليّة (ريتشاردز Richards، واتيربوري Waterbury، 1990؛ هنري مور سي Henry Moore C وروبرت سبيرنبورغ Robert Springborg، 2001). وضرب اعتناق «الدين الحديث» (ريست Rist، 2001) للتنمية النيوليبيراليّة قطاعات عديدة لسياساتها الاقتصاديّة والاجتماعيّة. وفي بداية التسعينات، كان يعد بتحوّل أشكال المجتمعات، وتعزيز الطبقة المتوسّطة حاملة المشاريع، و«أفول» «برجوازيّة الدولة» (واتربوري Waterbury، 1991)، بالإضافة إلى إصلاح تقنيّات الحكومة – بعد حقبة الثورات: كان يبدو أن الدولة المفلسة تترك الساحة خالية لأبطال التنمية الجديدة. وكان نموذج «الدولة

المطوّرة» يتدهور، مع تدهور أدواتها المفضَّلة: لا الوظيفة العامة وسيادة القطاع الاقتصادي العام فحسب، إنّما أيضًا الخدمات الاجتماعيّة والسياسات الاجتماعيّة التي ترافقها. كما يخصّ هذا التحوّل عالم الأبحاث، بشكل خاص عالم علماء الاقتصاد. وفي هذا السياق، طُرح السؤال عن أدوار الدولة الاجتماعيّة، في مرحلة أولى على الأقل، لا سيما وأن التحليل الكلاسيكي النيوليبيرالي، بما في ذلك مرحلة «ما بعد إجماع واشنطن»، يُخضع الأداء الاجتماعي للأداء الاقتصادي.

لكن، أزمة هذا النموذج، وغياب النتائج المرجوّة، والتشاور أحيانًا (كينليه Kienle، 2000)، واتساع الفجوات الاجتماعيّة، واستدامة الممارسات الوراثية الجديدة، والازدهار الخجول جدًّا للفاعلين الجدد، الذين تراقبهم السلطات العامة وغالبًا ما تختارهم، ولا تكون صادرة عن السوق، أعادت طرح هذه الأسئلة على بساط البحث. فطبع الدولة يغلب التطبّع. بالإضافة إلى وقع الاعلانات وتكييفات بعض الاقتصادات الوطنيّة، بقيت الاصلاحات الاقتصاديّة المطبّقة في المنطقة جزئيّةً وانتقائيّةً. تستخدم الأنظمة هوامش التحرّك، وإن كانت سياسيّة، إنّما أيضًا اقتصاديّة؛ الاصلاح أولاً «مسألة دولة» (كاماو Camau، 1988؛ هيبو Hibou، 2006). وتبقى السلطات العامة سيّدة اللعبة في تنظيم وضبط (أو إعادة ضبط) الأنشطة الاقتصاديّة، وقد دقّت ساعة «ما دون الدولة» وتدعو أرثودوكسيّات التنمية الجديدة إلى «الحوكمة»، لا بل إلى «الحوكمة الجيّدة». أمام محنة الاصلاح الليبيرالي، يكذّب استقرار لا الأنظمة فحسب إنّما في نهاية المطاف استقرار بنى الدولة سيناريوهات «تفكّك السلطات الشرعيّة وترميمها» (زارتمان Zartman، 1995)، المبنية على أساس مخطّطات تحليل سابقة.

ممّا يدفع بإعادة إدراج الدولة جزئيًّا في التحليل، على أنّه موضوع جدلي، سواءً من جانب العلوم الاجتماعيّة أو من منظار السياسات العامة حيث الحاجة إلى دولة اجماعيّة تتبلور من خلال عبارات أو تحرّكات احتجاج متنوّعة. ويزداد الشعور بانعدام الأمان الاجتماعي لدى المواطن العربي، كما تُشير إليه مُساهمات عديدة في هذه الأيام: انعدام الأمن بالنسبة إلى عدد اللاجئين الهائل في المنطقة، والعاملين الذين تقلّ حمايتهم شيئًا فشيء في سوق العمل الذي يزداد مرونةً بعد، والغالبيّة العظمى للسكّان الذين يفلتون من الشباك المؤسّسيّة للحماية الاجتماعيّة، المرأة، والكبار في السن، والأجانب أوّلاً. تتجزّأ أجهزة العمل العام، وتتخصّص، وتُطلق أشكال حقوق اجتماعيّة تتغيّر هندستها حسب المواطنين. فتتعمَّم دولة الاستثناء (حنفي Hanafi، نشر مقبل)، ممّا يقلّص الأجهزة المؤسّسيّة والمنتظمة التي من المفترض أن تضمن الحماية الاجتماعيّة للمواطن. فتزداد طبيعة الحقوق الاجتماعيّة ونطاقها ضعفًا.

2) من جهة أخرى، يُشير «تعطّل التنمية» المفترض في العالم العربي، لاستعادة عبارة تقرير 2002 لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي حول التنمية في العالم العربي، إلى تعطّل نظريّات التنمية التي لا بدّ أن تستدعي عالم العلوم الاجتماعيّة. أو حتى تعطّل قدرة الباحثين على إسماع صوتهم لإغناء العمل العام. يربط خبراء برنامج الأمم المتحدة الانمائي ضعف تقدّم مؤشّر التنمية البشريّة في المنطقة بمعطيات سياسيّة واجتماعيّة. بالإضافة إلى أنّ هذه الاستنتاجات تُثير نقاشًا (لا سيّما المقاومة المفترضة للعالم العربي تجاه الديمقراطيّة)، فهي تطرح سؤالاً آخراً: هل أخطأت العلوم الاجتماعيّة؟ هل أتت بأدوات سيئة لتوليد التنمية الاقتصاديّة، والسياسيّة، والاجتماعيّة؟ لم تكن النظريّات التنمويّة في الستينات التي تُعطي مكانةً مفضّلةً للأداة التي تمثّلها الدولة وتخضع التنمية الاجتماعيّة إلى التنمية الاقتصاديّة، على الأرض، على مستوى وعودها. أما في ما يتعلّق بالنظريّات النيوليبيراليّة في التسعينات، التي، على العكس، لم ترَ لدى الدولة أي قدرة تنمويّة واستبدلتها بالسوق («السوق أولاً، يأتي الباقي لاحقًا)، فهي تبدو أيضًا أنّها عجزت عن تحقيق آفاق مشعّة لدولة رفاه للجميع. بمعنىً

آخر، اتّضح أن التوفيق بين العلوم (الاجتماعيّة) للتنمية والسياسات التنموية مخيّبًا للآمال على أكثر من مستوى، في العالم العربي، كما في أي مكان آخر.

يجب ألا تُشوّش خيبة الأمل هذه، التي ذكرها ت. مكانداواير T. Mkandawire (2006) عند افتتاح المنتدى الدولي حول المقابلة بين السياسة والعلوم الاجتماعيّة، الطريق. ليست خيبة الأمل هذه شكوى تجاه «العقود الضائعة» أو حتى تجاه الاحباط النسبي للباحثين والسلطات العامة في ما يتعلّق بإراداتهم المتبادلة للتحدّث أو الاصغاء، بل تدفع إلى الأخذ على محمل الجد خطورة المشاكل الاجتماعيّة واستدامتها، بحثًا عن أفكار جديدة، من خلال نقل أنظارنا، لا بل كما دعانا د. أديب نعمه، في ختام هذا المؤتمر، من خلال الابتعاد عن بعض الأحكام المسبقة المترسّخة بشأن طبيعة المشاكل أو بشأن خصوصيّة العالم العربي (وتفرض إشكاليّة الدمج الاقليمي نفسها). كما تدعو إلى تخطّي موقف انعزال العلوم الاجتماعيّة (المتّهمة أحيانًا، وعلى غير وجه حق، بالانفراد في برج عاجي)، ما وصفه دكتور جاك كوماي Jacques Commaille في خلال لقائنا، بـ «تقاعديّة فكريّة» حيث ترتيب الكلمات يغلب على ترتيب الأغراض؛ لا بل تخطّي المصاعب القريبة جدًّا على جدول أعمال الأبحاث من أجل التحرّك، مع خطر فقدان موقف الشك والتشكيك في الأدلّة الضروريّة لكل مسار يهدف إلى فهم المجتمع. يبقى فنّ فهم نقل المعرفة معقّدًا، إنّما يتّضح أنّه ورشة عمل أساسيّة نظراً لحجم التحديات. ومن هنا أهميّة حماية استقلاليّة الأبحاث (من أجل ضمان نوعيّة الابتكار الفكري)، من خلال السعي إلى استحداث مواقعَ أو آليّات ربط مع صانعي القرار لكي تشكّل المعرفة المولّدة معلومات ومحفّزات فاعلة للعمل العام. يقضي ذلك أيضًا بالتفكير في اللغات المرتبطة بالعلوم الاجتماعيّة والعمل العام وعمليّات الترجمة. وهنا، نعود إلى خلاصة المنتدى الدولي حول المقابلة بين السياسة والعلوم الاجتماعيّة في العام (2005 - 2006).

بحثًا عن مسارات ابتكاريّة للتفكير حول الاشكاليّات الاجتماعيّة في المنطقة، أظهرت أعمالنا أهميّة المقاربات بين الاختصاصات من حيث الطبيعة المعقّدة للمشاكل التي نواجهها؛ كما أشارت أيضًا إلى ضرورة عدم التشبّث بأنماط كميّة التوصيف والفهم للواقع الاجتماعي، ولا بأشكال تقنية بحتة لتسوية المشاكل. لا بل على عكس، تُشرك أسئلة ومسؤوليّات سياسيّة واجتماعيّة السلطات العامة والمجتمع العملي.

سمح لنا يوما العمل الكثيفان بتحديد بعض مسارات التفكير حول هذه المسائل، مسارات التفكير لأجندة العلوم الاجتماعيّة، إنّما أيضًا بالنسبة إلى السياسات العامة والاصلاح.

قارن، إنّما بحذر

تذكّرنا نقاشات هذه الأيام أولاً، وهي أوّل مساهمة في الأبحاث والعمل العام، بأهميّة إعادة التفكير في الدولة الاجتماعيّة الناشطة، في منظار تاريخي ومُقارِن. وبالتالي، يؤدّي ذلك إلى مساءلة عملية المقارنة ومستويات المقارنة التي غالبًا ما تكون أساس العمل العام وإصلاح الدولة.

وكشفت الحالات التي عالجها المساهمون المختلفون عن مجموعة متنوّعة من الحالات، إنّما أيضًا عن مسار الفاعلين والقصص المؤسّسيّة. وحسب الدول وحسب قطاعات الأنشطة المدروسة، تختلف الثقافات الإداريّة، ومنطق الاقتصاد السياسي، وأخيرًا، تمثيلات الدولة الاجتماعيّة والتوقّعات التي تُثيرها. لكن هذه الملاحظة، وإن كانت بسيطة، تشكّك في أهميّة مستوى «عربي» للتفكير.
وقد اعتمدت أعمال الدولة الرفاه بشكل أساسي على تجارب من أوروبا وأميركا الشماليّة أو حتى من أميركا اللاتينية: بروزها، وحقبتها الذهبيّة، ومن ثم أزمتها (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 1981). كما تُشير المؤلّفات المرجعيّة حول تشكيل الدول الحديثة، من خلال أشكالها المتعدّدة، إلى تنوّع الصيغ والمؤسسات

السياسيّة «للديمقراطيّات الغربيّة». وبعد المقاربات الوظيفيّة التي تصف تطوّر السياسات الاجتماعيّة على أنّه الامتداد الطبيعي لتطوّر المجتمع الصناعي، وتحويل العمل إلى سلعة، وتفكيك كيانات متوسّطة، يتمّ تحليل الدولة الاجتماعيّة بشكل متزايد من خلال قراءة تُعطي قيمةً إلى تحليل العمليّات التاريخيّة والاجتماعيّة الفريدة، التي تؤدّي إلى تشكيل المؤسّسات الاجتماعيّة التعدديّة، بالطريقة نفسها التي ننظر فيها إلى تنوّع أشكال الرأسماليّة (هال Hall وسوسكيس Soskice، 2001). وبالرغم من كل شيء، لا تزال المقارنة تتدرج أولاً في حلقة «ديمقراطيّات السوق» الغربيّة.

وفي سياق هذا التفكير، غالبًا ما كانت مجالات الخبرة غائبة عن المقارنة. فالمجتمعات العربيّة سواءً تكون غرض مقارنات داخل المنطقة، أو موضع دراسات قطاعيّة وأحاديّة الرسم نادرًا ما تُستخدَم في مجالات أخرى. يُمكن أن نشرح ذلك جزئيًّا ليس إلا من خلال مركزيّة النموذج الريعي في الاقتصاد السياسي للمنطقة. كما أن نعمة المحروقات الاستثنائيّة مهّدت الطريق أمام تفكير مهمّ حول «آفة» الموارد، وهو سبب محتمل لسوء التنمية والنزاعات. كما تُعتبَر سببًا محتملاً «لاستثنائيّة» المنطقة، نظرًا إلى مقاومتها للموجة الثالثة للديمقراطية، مع تسجيل نقاط متدنّية من حيث التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة. كما أنّها موضع تساؤلات، بشكل أدقّ بعد، لمساءلة تنظيم أسواق العمل في المنطقة (داستريمو Destremau، 2000) والطبيعة «الريعيّة» لنمط الضبط الاجتماعي: من جهة، من خلال إعادة توزيع الريع إلى مواطنيها، تصبح الدولة الريعيّة مستقلّة عن مجتمعها (بيبلاوي Beblawi، لوتشياني Luciani، 1987)؛ ومن جهة أخرى، تُساهم الطبيعة الريعيّة للاقتصاد في تجزئة سوق العمل، لا سيما بين المواطنين الوطنيّين والعاملين الأجانب. أخيرًا، لا شكّ في أنّ الاقتصاد الريعي للمجتمعات العربيّة يُساهم في تغذية نموذج «وراثي» لدولة الرفاه (داستريمو Destremau 2004). لكن الاقتصادات العربيّة بمجملها غير ريعيّة. والنموذج الريعي بحدّ ذاته موضع نقاش قوي لمساءلة منطق الفاعلين والمسارات المؤسّسيّة (تالاهيت Talahite، 2003).

وبالتالي، بنى الاقتصاد السياسي نوعًا ما منطقة «عربيّة» – تُعرف بشكل تدريجي بمنطقة المينا (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) في هذه الأدبيّات – من خلال توحيد الفوارق بين المجتمعات المختلفة المنظور فيها. نُلاحظ ذلك في التقارير حول التطوير التي تُثير مجموعة تساؤلات حول المنطقة، مع أن الاشكاليّات التي تواجهها الدول المنتجة للنفط، والدول الفقيرة في القرن الأفريقي، والملكيّات الليبيراليّة أو الجمهوريّات التي تطوّرت بناءً على مشروع اجتماعي مختلفة بشكل خاص. لكن عمليّة الاستعمار وانهاء الاستعمار، والتكييف البنيوي أو مؤخّرًا الاندماج في سوق أوروبي متوسطيّ، ولّدت – قدر المستطاع – اشكاليّات مشتركة. لكن دول المنطقة كافةً لم تتأثّر بالطريقة نفسها بهذا المنطق. ففي مجال الاقتصاد السياسي، يخدم «التوسّع» «stretching» أحيانًا مصالح المسارات التي نادرًا ما تعترف بفرديّة الظواهر أو تعدّديّتها. ويبدو أن المقارنة بديهيّة في هذا المجال: غالبًا على شكل مجموعات أحاديّة الرسم، تُظهر قواسم الشبه بشكل أكبر – وراء أشكال مثاليّة – من الفوارق وتأثيرات المتغيّرات المختلفة. ونادرًا ما يُدرج لبنان أو فلسطين في الدراسات الاقليميّة – لأنّهما لا يندرجان في الأطر؟ أو حتى أن هاتين الدولتَيْن قد لعبتا دورًا محرّكًا ماليًا وتجاريًّا في المنطقة (غايتز Gates، 1998). كما عرفت مسارات الدول الاجتماعيّة الجزائريّة، والسعوديّة، والسوريّة، والتونسيّة، والمغربيّة، واليمنيّة أو اللبنانيّة قصصًا مختلفة جدًّا، لكنّها تصبّ أخيرًا اليوم نحو «أسئلة» شبيهة نسبيًّا: تآكل الحمايات وهشاشة المواقع كامتداد للتحرّر الاقتصادي. وكانت الطبيعة، والمستوى، والآليّات للسياسات الاجتماعيّة فيها مختلفة جدًّا، ممّا يولّد فوارق في التوقّعات تجاه المؤسّسات العامة، إنّما أيضًا في الثقافات الإداريّة، أو حتى في المواثيق الاجتماعيّة (وتلك المرتبطة بالمواطنة الاجتماعيّة).

وخارج هذا «المجال» في المقابل، تكون المقارنة نادرة، بينما التجارب التي يشهدها بعض المجتمعات العربيّة تقدّم وجهات نظر مثيرة للاهتمام: من حيث تحليل مفاعيل الريع مثلاً، غريب أن منجم الذهب هذا نادرًا ما يُستثمَر. قليلة هي الأمثلة «العربيّة» المذكورة في المؤلّفات المقارنة حول علم الاجتماع الضريبي أو حول

الدولة الاجتماعيّة.

ممّا يدعو إلى تحرير البحث والتفكير حول المنطقة، من خلال فتح منتديات للمناقشة والمقارنة مع تجارب أخرى. يدعو ذلك أيضًا إلى التعامل بحذر مع أدوات المقارنة. ولعلّ فشل توجّهات التطور المتتالية والحوار بين البحث والعمل العام يعود إلى سوء استخدام المقارنة. وإثر نقاشاتنا، يجب تفادي صعوبتَيْن على الأقل في المقارنة، كمنهجيّة اجتماعيّة، إنّما كمنهجيّة عمل أيضًا:

- من جهة، مقارنة الأداء والأداء المضاد اللذَيْن ينطويَيْن على خطرَيْن: خطر توليد تحاليل خارج سياقها، لا بل عفا عليها الزمن؛ وخطر الاعتماد على بيانات ناقصة، أسس بنائها غير ثابتة أو، على جميع الأحوال، غير قابلة للمقارنة، بسبب مستويات المعرفة المختلفة أو بسبب الفئات المفرطة التطبيع. وفي المجال الاجتماعي، بشكل خاص، تُعتبَر الأرقام المرتبطة بالمجتمعات العربيّة مجزّأة وغير دقيقة، لا بل موضع جدل أحيانًا، وذلك لأسباب سياسيّة وتقنيّة. في بعض الحالات، يُشير ذلك إلى غياب أجهزة إحصاءات وطنية مستقّلة قادرة على توليد خطابات حول الوضع الاجتماعي، تسمح باتخاذ اجراءات سياسيّة وإداريّة على ضوء قياسات إحصائيّة. من أجل وصف المجتمع، ثمة مواضيع جدليّة، على غرار البطالة (فارغ Fargues، 1998). إنه مؤشّر «مفتاح» لقياس سياسات العمل وتوجيهها ورمز «البؤس الاجتماعي»، لشعوب عربيّة عديدة، ودليل على «فك الارتباط الاجتماعي» في سياقات حيث كانت الدولة مؤمّنة الوظائف الأولى، لا بل المعنيّة الأولى بتحرّك «المتخرّجين العاطلين عن العمل» المغربيّين، إنّما تبقى معايير تعريفها واحتسابها غير أكيدة. ولا يسمح غياب مؤسسّات رعاية العاطلين عن العمل حتى اليوم (تعويضات البطالة مثلاً) في الواقع بالبناء الإحصائي للفئة (وما تشمله) كما كانت الحال في سياقات أخرى (تورنيه Tourné، 2004). كما أن أهميّة أشكال العمل الابتدائيّة (غير المعلنة، أو المعلنة جزئيًّا، أو المؤقتّة، أو المحليّة، الخ.) تعقّد بناء الفئة، أوّلاً بالنسبة إلى الاحتساب الفعلي. وينطبق ذلك أيضًا على مؤشّرات اجتماعيّة أخرى: مؤشّر احتساب الفقر (النسبي أو المطلق، الخ)، و«الهشاشة»، ومؤشّر تدفّقات العاملين الذين غالبًا ما يفلتون من شباك الاحصاءات، و«العمل غير النظامي»، الخ. بمعنىً آخر، تطرح مدخلات الاقتصاد القياسي لمعالجة أدوار الدولة تجاه مجتمعها، ومقارنتها حسب السياق، مشكلتَيْن: من جهة، مصداقيّة البيانات وأهميّتها، ومن جهة أخرى، واستثمار الدول نفسها لوصف مجتمعاتها، موضع منافسة متزايدة حسب التشخيصات على أساس الأرقام التي تقترحها وكالات التنمية الدوليّة الكبيرة وأبرز الجهات التمويليّة.
- من جهة أخرى، التوجّه إلى تحويل الماضي إلى أحد دروس المستقبل بالنسبة إلى الآخرين. يكمن الخطر، وليس الأقل أهميّة، في الحوار بين الأبحاث والعمل العام في الانتقال من الاكتشاف (العلمي) إلى الأمر (السياسي). عندما لا تحرّك المقارنة النظام المنهجي الضروري، تُساعد أحيانًا على إقامة علاقات فظّة جدًّا لتكون مثيرة للاهتمام أو عمليّة، فيختلف الوضع من حالة إلى أخرى، وكما يُشير ج. ساكس J. Sachs في «نهاية الفقر» The End of Poverty (2005)، إن النجاحات على نطاق صغير لا تُعطي بحدّ ذاتها نموذجًا سياسيًّا إجماليًّا. ونادراً ما إذا كانت المدرسة مدرسة.

على عكس ذلك، أظهرت المساهمات المختلفة أهميّة النزول على الأرض، والانتباه إلى التفاصيل، والفوارق، وإن كانت صغيرة. وتُظهر النتائج المتعدّدة للاصلاحات الليبيراليّة تنوّع صيغ الرأسماليّة وتاريخها في العالم العربي. ممّا دفع بمجموعة من الباحثين للعمل اجتماعيًّا وتاريخيًّا على تحاليل الاصلاح، كما كانت الحال في سياقات أخرى (هول، سوسكيس Soskice، Hall، 2001؛ كراوتش، ستريك Streeck، Crouch، 1996؛ بايار Bayart، 1994). لهذا التفكير التحليلي ميزة مزدوجة: إستبعاد فكرة فصل السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي؛ وإدراج هذه التعقيدات، لا في السجل المرضي أو سوء التنمية، إنّما في سياق ما هو عادي،

وواقعي، ومعقّد. ننظر إذًا كيف أن «الدولة والمجتمع يتحوّلان ويكمّلان بعضهما البعض» (ميغدال Migdal، 2001)، لا سيّما من خلال تنوّع أنماط الانضباط، الأجريّة وما بعد الأجريّة (الأوفي El Aoufi، 1992، 1998)، والأنماط الكينزية (والدنر Waldner، 1999) أو ما بعد الفوردية، إنّما أيضًا أشكال الاتفاق أو النزاع التي تربط الفاعلين. من خلال أيضًا دراسة طريقة تحول إطار الدولة الأمّة، على ضوء منطق الهجرة، وتحوّلات سوق العمل، وتجزئة السياسات الاجتماعيّة وتجزئتها.

إعادة النظر في المواطنة الاجتماعيّة

التعليم الثاني لأيام العمل هذه، أظهرت المساهمات المختلفة أنّه، في نهاية المطاف، تميل تغيّرات نموذج العمل العام أمام حدّة القضايا الاجتماعيّة في المنطقة إلى التعتيم على مشكلة أساسيّة، لا تتمّ معالجتها في التوجّهات السياسية الجديدة: الهشاشة القصوى للحقوق الاجتماعيّة في المنطقة.

ترتكز هذه التوجّهات الجديدة الحذرة للسياسات الاجتماعيّة في المنطقة إلى الركائز الاجتماعيّة القائمة وفجواتها. ويتآزر الفاعلون الجدد الذين يُشاركون في أنظمة رعاية المخاطر الاجتماعيّة مع الإدارة والمؤسّسات العامة المختصّة التي تتطوّر: الجمعيّات، والمؤسّسات، والفاعلون المحليّون أو الدوليّون، والشبكات القطاعيّة أو أنظمة الضبط الجزئيّة، الخ.

في ما يتعلّق بالمؤسّسات «العامة»، نميل إلى تحقيق التجانس لما هو قائم أصلاً، لا سيّما بالنسبة إلى الضمان، وإلى تطوير المؤسسّسات المختصّة، سواءً كانت مؤسّسات حق عام أو خاص، يكون تمويلها معقّدًا، وتُعنى بسياسات المساعدة. في الحالتَيْن، الفاعلون متنوّعون، لا سيّما لصالح «الخاص»، و«المحلي»، و«القطاعي». وبالتالي، لا يقضي هذا التطوّر بالضرورة على هوامش التحرّك للسلطة العامة، إنّما يُجيب على إعادة تنظيم إعادة التوزيع التي، في سياق ندرة الموارد العامة المباشرة، تُضعف طبيعة «الحقوق الاجتماعية».

كما أن إعادة تنظيم السياسات الاجتماعيّة في المنطقة رهن بإعادة إبتكار الإحسان والسخاء الجَماعي، بما في ذلك (وبشكل أساسي) السلطات العامة. وتستثمر هذه الأخيرة الوسائل الناتجة، ممّا يوجّه المساعدة الدوليّة، لا بل، في حالة تونس بشكل خاص، تُقيم «آليّات هبة إلزاميّة» (هيبو Hibou، 2006)، من جانب المواطنين والمؤسّسات. غالبًا ما تكون هذه المؤسّسات شخصيّة تتمحور حول مطوّرها الأساسي، وتتدافع عن أخلاقيّة محدّثة (نجدها في التشجيع الحالي على «المسؤولية الاجتماعيّة للشركة»)، على حساب تمثيلات أكثر مواطنيّةً وتضامنًا للحماية الاجتماعيّ. فهي تُقَنّون أيضًا جزءًا لا يُستهان به، لا بل أساسي، من الموارد الجماعيّة والعامة، في غياب أشكال معياريّة وديمقراطيّة للمراقبة.

أما من جانب فاعلي أجهزة الحماية الاجتماعية، تتحوّل الصيغ. «تتخصّص»، و«تنزع عنها الطابع السياسي»، و«يتّسع نطاقها» (أو، بدرجة أقل، «تبتعد عن المركزيّة»). وفي جميع الحالات، تتمّ تعبئة نسيج الجمعيّات والفاعلين «الخاصين» بشكل أساسي؛ إنّه تقرّب من خلال أنماط الشراكة والتعاون المتنوّعة أو الحذو حذوها، من خلال اعتماد خطاب الشركة، والإدارة، والجمعيّة، والشراكة، كما يُشير إليه الترويج المعاصر للشعار (وآليّة العمل)، من خلال تقييم «المسؤوليّة الاجتماعيّة للشركات» أو أيضًا «المؤسّسة الصغيرة» (والقروض الصغيرة).

وتقترن الأجهزة الناشئة عن هذه الصيغ الجديدة بأدلّة تضامن مدني تتكيف أو تجد نفسها مبتكرة من جديد للظرف الراهن. عندئذ، تظهر انقطاعات، لا سيّما من ناحية إعادة تعريف المواطنة الاجتماعيّة:

- بين مستويات العمل المحليّة والوطنيّة، لا بل الدوليّة، حيث الاستمرار المناطقي لم يعد ضرورةً، نظرًا إلى العمل المركّز والخاص بعمل الجمعيّات (الاستمرار في الزمن غير مضمون أيضًا)؛
- بين المساحات «العامة» و«الخاصة» التي تُساهم في إعادة رسمها؛
- بين أنظمة التأمين والمساعدة، بما أن هذه التوجّهات الجديدة الحذرة للدولة الاجتماعية لا تعزز الحقوق (الاجتماعيّة) التي تضمنها الدولة، إنّما تعتمد بالأحرى على هيئات خيريّة وتعاضديّة إلخ. ذات العمل الاستنسابي؛ الحق (بالحماية الاجتماعيّ) يُصبح امتيازًا في معنيي العبارة؛ بالنسبة إلى من يستفيد من نظام التأمين القائم والذي يتعزّز؛ وبالنسبة إلى من لا يستفيد من الحقوق، إنّما من سخاء «المحسنين» أو عمل الجمعيّات الخيريّة. ممّا يولّد انقطاعًا من ناحية الحقوق وتعريف المواطنة الاجتماعيّة، لأنّه في نهاية المطاف، تقديم الخدمات إلى المعوزين، لا بل تصوير الهبات، من دون تأمين نفاذهم إلى الحقوق السياسيّة؛
- بين العالم «االرسمي» وغير «الرسمي» الذي هو بعيدًا عن فئة متبقيّة، يشمل قسمًا كبيرًا من الاقتصاد الذي نادرًا ما يكون موضع تفكير في هذه الأجهزة الاصلاحيّة، وهو لا يتوقّف عن التطوّر.

حتى المنعطف الليبيرالي، كانت المقاربة السائدة للسياسات الاجتماعيّة عمليّة: كان تطوّر الحماية الاجتماعيّة يُعتبَر امتدادًا طبيعيًّا (أو رديفًا) للتنمية الاقتصاديّة للمجتمعات العربية وتفكّك «الأجسام الوسيطة» أو حالات التضامن «التقليديّة». وبالتالي، تتوجّه السياسات العامة في المنطقة نحو تشجيع تطوير المؤسّسات الاجتماعيّة التعدّديّة. لكن، لا يعني ذلك بالضرورة «نهاية» الدولة الاجتماعيّة. في الواقع، في الحالات المدروسة في خلال هذا المؤتمر، أظهر العقدَان الأخيران إلى أي حدّ يبقى البعد الاجتماعي مسألة دولة. وفي بعض الحالات، كما في المغرب، يُمكننا أن نقول إنّه في طور التحوّل إلى «مسألة» دولة. يبقى اللاعب العام أساسيًّا، لا بل يحول تفويض أجزاء كبيرة من الرعاية للمخاطر الاجتماعي إزاء الفاعلين المحليّين و/أو «الخاصين» إلى عقود ويفرض الضوابط عليها. يبقى من المهم متابعة مراقبة التدفقات الاقتصاديّة التي يُعاد استثمارها في الحماية الاجتماعيّة (من خلال الضريبة المباشرة أو غير المباشرة، من خلال مركزيّة المساعدة الدوليّة، من خلال استراتيجيّاتها الوراثيّة الخاصة)؛ كما أنّه أساسي لأنّه يُساهم بشكل كبير في انتقاء اللاعبين الخاصين في الحماية الاجتماعيّة.

لائحة المراجع

2005, Document: Rapport synthétique sur le thème de l'articulation entre politiques et sciences sociales », Revue internationale des sciences sociales, n°189, pp. 447-458.

Bayart J.F. (dir.), 1994, La réinvention du capitalisme, Paris, Karthala.

Bayat A., 1997, Street Politics: Poor People's Moments in Iran, New York, Columbia University Press.

Beblawi H., Luciani G. (ed.), 1987, The Rentier State, Croom Helm.

Camau M., 1988, « Tarajjî ya dawla ou la force de l'espérance. Propos sur le désengagement de l'État en Tunisie », Bulletin du CEDEJ, n° 23, pp. 81-108.

Camau M., Geisser V., 2003, Le syndrome autoritaire, Politique en Tunisie de Bourguiba à Ben Ali, Paris, Presses de Sciences Po.

Castel R., 1995, La métamorphose de la question sociale. Une chronique du salariat, Paris, Fayard.

Catusse M., Destremau B. et Verdier E., (2010), L'Etat face aux 'débordements' du social au Maghreb. Formation, travail, protection, Paris, Karthala.

CETRI, 2008, « État des résistances dans le Sud-2009. Face à la crise alimentaire », Alternative Sud, Louvain la Neuve, Centre Tricontinental, Éditions Syllepses.

CETRI, 2010, « État des résistances dans le Sud-2010. Monde arabe », Alternative Sud, Louvain la Neuve, Centre Tricontinental, Éditions Syllepses.

Crouch C., Streeck W., 1996, Les Capitalismes en Europe, Paris, la Découverte.

Crozier M., 1986, État modeste, État moderne. Stratégies pour un autre changement, Paris, Fayard.

Destremau 2004, « Les enjeux de la protection sociale dans les pays de la méditerranée méridionale et orientale », Premier congrès de l'AFS, 24-27 fév. 2004.

Destremau B. (dir.), 2000, « Formes et mutations des économiques Rentières au Moyen Orient », Tiers Monde, t. XLL, n°163.

Destremau B., Deboulet, A., Ireton F. (dir.), 2004, Dynamiques de la pauvreté en Afrique du Nord et au Moyen-Orient, Paris, Karthala.

Dillman B., 2001, « Facing the market in North Africa », Middle East Journal, vol.55, n°2, 198-215.

El Aoufi N., 1992, La Régulation du rapport salarial au Maroc, Rabat, Édition de la faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, 1992, 2 vol.

El Aoufi N., 1998, « L'Hypothèse salariale au Maroc », Annales marocaines d'économie, n°22-23.

Emperador Badimon M., 2010, « Insérer ou contrôler les chômeurs ? La bicéphalie de la politique d'emploi À l'épreuve des mobilisations de diplômés chômeurs au Maroc », in M. Catusse, B. Destremau et E. Verdier (dir.), L'Etat face aux 'débordements' du social au Maghreb. Formation, travail, protection, Paris, Karthala, pp. 251-265.

Evans P.E., Rueschemeyer D., Skocpol T. (ed.), 1985, Bringing the State Back in, Cambridge, Cambridge University Press.

Fargues P., 1998, « La montée du chômage en Égypte, 1960-1995 », Égypte / Monde Arabe n°33, 1998, le Caire, 147-179.

Gates C., 1998, The Mercant republic of Lebanon, Londres, New York, The Centre for Lebanese Studies, IB Tauris Publishers.

Hall P.A., Soskice D. (ed)., 2001, Varieties of capitalism : the Institutional Foundation of Comparative advantage, Oxford, OUP.

Hanafi S. (ed.), forthcoming, State of Exception and Resistance in the Arab World, Beirut: Center of Arab Unity Studies (arabic).

Henry Moore C., Springborg R., 2001, Globalization and the politics of development in the Middle East, Cambridge, CUP.

Henry Moore C.,1996, The Mediterranean Debt Crescent. Money and Power in Algeria, Egypt, Morocco, Tunisia and Turkey, Gainesville, University Press of Florida.

Hibou B., 2006, La Force de l'obéissance. Economie politique de la répression en Tunisie, Paris, La Découverte.

Jobert B. et Muller P., 1987, L'Etat en action. Politiques publiques et corporatismes. Paris, Presses universitaires de France ;

Kienle E., 2000, A Grand Delusion: Democracy and Economic Reform in Egypt, Londres, I.B. Tauris.

Longuenesse E., Catusse M. et Destremau B. (dir.), 2005, « Le Travail et la question sociale au Maghreb et au Proche Orient », REMMM, n°105-106.

Migdal J., 2001, State in Society: Studying how States and Societies transform and constitute one another, Cambridge, NY, Cambridge University Press.

Mkansawire T., 2006, « Les politiques de développement social : un nouveau défi pour les sciences sociales », Revue internationale des sciences sociales, n°189, pp. 427-438.

OCDE, 1981, L'État Protecteur en crise, Éditions de l'OCDE.

Pnud, 2002, Rapport sur le développement Humain dans le monde arabe.

Richards A., Waterbury J., 1990, A political economy of the Middle East State; Class and economic development, (2nde edition), Boulder, Westview.

Rist G., 2001, Le développement, Histoire d'une croyance occidentale, Presses de Sciences Po, Paris.

Sachs J., 2005, The End of Poverty. Economic Possibilities for Our Time, Penguin Press.

Talahite F., 2003, « Pour en finir avec la rente », Colloque Banque mondiale, Dialogue sur la gouvernance et le développement au Moyen-Orient et en Afrique du Nord http://wbln0018.worldbank.org.

Tourné K., 2004, « Diplômés chômeurs : l'expérience de l'infortune sociale et les nouveaux dispositifs de l'insertion en Égypte", in Longuenesse et alii (dir.), « Le Travail et la question sociale au Maghreb et au Moyen Orient », REMMM, n°105-106, pp. 91-108.

Waldner D., 1999, State Building and Late Development, Londres, Cornell University Press.

Waterbury J., 1991, «Twilight of the State bourgeoisie?», International Journal of Middle East Studies, vol. 23, n°1, février, 1-17.

Zartman W., 1995, Collapsed States - The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority, Boulder, Lynne Rienner Publisher.

© مكتب اليونسكو الإقليمي، 2011
LB/2011/SS/PI/61

مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية – بيروت
بئر حسن، جادة المدينة الرياضية، ص. ب. 11-5244، بيروت – لبنان
تلفون: 5/4/850013 1 961، فاكس: 824854 1 961
البريد الالكتروني: beirut@unesco.org الموقع على شبكة الانترنت: www.unesco.org/beirut